مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 2024، 346-371
Journal of Economics and Political Sciences
Vol. 21, No.2, Dec, 2024, 346-371

تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي ودورها في بناء السلم المجتمعي

ليبيا أنموذجا

رجب عمر العاتي[1]، محمد مصباح الجندي[2]

[1]أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

[2]أستاذ مساعد بالهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا

ملخص البحث:

يهدف الى التعرف على دور الإدارة المحلية والحكم المحلي في تعزيز السلم المجتمعي في ليبيا، خاصة بعد الثورة والتحولات السياسية والاجتماعية. تشكل الإدارة المحلية أداة أساسية لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني. يعتمد نجاح الحكم المحلي على تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية، مما يسهم في إدارة الموارد بكفاءة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية. كما تناقش الدراسة التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في ليبيا، بما في ذلك الصراعات القبلية والسياسية، وضعف البنية التحتية، والتدخلات الخارجية. وتقترح الدراسة أن تعزيز الإدارة المحلية من خلال تحسين القدرات المؤسسية وتطوير السياسات الملائمة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق السلم المجتمعي والاستقرار الشامل.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الحكم المحلي، السلم المجتمعي.

المقدمة :

في سياق التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا بعد الثورة، تعد الإدارة المحلية والحكم المحلي أداة أساسية في بناء السلم المجتمعي وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني وبناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، وقد أكدت العديد من الدراسات والتجارب الدولية أن تعزيز الحكم المحلي الفعال يسهم في إعادة الثقة بين الحكومة. والمواطنين، ويعزز الشفافية والمساءلة في ادارة الموارد ويلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المجتمعي والنمو الاقتصادي في ليبيا ، ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد منذ عام 2011.

فالنظام المحلي القوي والفعل يوفر إطاراً جيداً لحل النزاعات المحلية وتوزيع الموارد بشكل عادل، وضمان تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة وشفافية.

Corresponding author. Email: drajb1966@gmail.com
Received: 15/12/2024; Accepted: 09/12/2024 ; Available online: 31/12/ 2024

فضلاً عن ذلك، أثبتت الدراسات أن نجاح أو إخفاق أي سلطة مقترن بالإدارة الناجعة القادرة على التعامل مع الامكانات المتاحة بكفاءة وقدره تمكنها من تسخير هذه الامكانات لتحقيق أهداف المجتمع. لذا فإن بناء السلم المجتمعي وتعزيز الاستقرار يرتكز على تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي التي بدورها تضمن التوازن والاداء المنضبط ويعزز المساءلة والمشاركة والشفافية بوصفها مقومات أساسية في بناء السلم المجتمعي وتساعد في زيادة التلاحم الوطني، مع ضرورة الانتباه إلى التداعيات السلبية للتطبيق المتجزئ أو الانتقائي لنظام الادارة المحلية والحكم المحلي ، فقد يؤدى الأمر إلى تفكك الدولة أو ضياع الجهود وتبذير الموارد.

إشكالية البحث

إلى أي مدى يمكن أن تسهم الإدارة المحلية والحكم المحلي في تعزيز السلم المجتمعي وتحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث القبلي وتعزيز الديمقراطية في ليبيا في ظل التعقيدات السياسية والاجتماعية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلان فرعيان:

– هل يمكن أن تكون الإدارة المحلية والحكم المحلي الحل الفعّال لتعزيز السلم المجتمعي في ظل التحديات السياسية والقبلية في ليبيا؟

– ما هي الأدوار التي تلعبها الإدارة المحلية والحكم المحلي في تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث القبلي وتعزيز الديمقراطية، وما هي أبرز التحديات التي تواجهها في هذا السياق؟

فرضية البحث

"تفترض هذه الدراسة أن تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي في ليبيا، من خلال تعزيز المشاركة المدنية والشفافية والمساءلة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في بناء السلم المجتمعي وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد."

هذه الفرضية تعتبر أساسية لدراسة تأثيرات تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي على السلم المجتمعي في ليبيا، وتعزز من أهمية وفهم العوامل المؤثرة وتحديد السبل الممكنة لتعزيز الحكم المحلي كجزء من الاستراتيجية والاستقرار في البلاد.

أهمية الدراسة البحثية تتمحور حول تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي ودورها في بناء السلم المجتمعي في ليبيا وتتجلى في عدة نقاط رئيسية:

1- الإدارة المحلية الفعالة تسهم في إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وتعزز التواصل بين السلطات المركزية والمحلية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2- يعزز الحكم المحلي من فرص المشاركة المدنية والديمقراطية، حيث يمكن للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم المحلية بشكل مباشر، وهذا يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

3- يمكن للإدارة المحلية الفعالة تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد المحلية بشكل أكثر فعالية، وتوجيه الاستثمارات نحو الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية، مما يعزز من فرص النمو والتطور الشامل.

4- الحكم المحلي القوي يمكن أن يساهم في تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، من خلال تعزيز الشفافية في إدارة الموارد وضمان استخدامها بشكل فعال وملائم.

5- يمكن للحكم المحلي الفعال أن يحترم التنوع الثقافي والقبلي في ليبيا، ويساهم في الحفاظ على التراث الثقافي والإرث القبلي، دون المساس بالوحدة الوطنية والسلم المجتمعي.

باختصار، تساهم الدراسة البحثية في فهم أعمق لدور الإدارة المحلية والحكم المحلي في بناء السلم المجتمعي في ليبيا، وتحديد السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز هذا الدور، مما يسهم في إعادة بناء البلاد وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الشامل.

أهداف البحث

تكمن اهداف البحث في التعرف على اهمية دور الادارة المحلية في بناء السلم المجتمعي، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:-

1- تقييم أثر الإدارة المحلية على تعزيز المشاركة المدنية وتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد واتخاذ القرارات المحلية.

2- تحليل التحديات والعقبات التي تواجه عملية تعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي في ليبيا، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية.

3- تقديم التوصيات والسياسات الملائمة لتعزيز الإدارة المحلية في ليبيا، ولتحقيق السلم المجتمعي والاستقرار السياسي والاجتماعي.

4- توفير الاداة والتحليلات التي تدعم عملية صنع القرارات في المستويات القومية والمحلية، وتعزيز الفهم حول أهمية تعزيز الحكم المحلي كجزء أساسي من إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات السياسية في ليبيا.

مناهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك بوصف وتحليل الأدبيات النظرية المتمثلة في الكتب والأبحاث العلمية والوثائق الرسمية والتقارير السياسية التي تناولت موضوع دور الإدارة المحلية والحكم المحلي في ليبيا ودورها في بناء السلم المجتمعي، وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة على فعالية الادارة المحلية مثل السياسات الحكومية والتشريعات والظروف الاجتماعية والاقتصادية ، بهدف فهم التفاعلات والعلاقات بين المتغيرات المختلفة، كما اتبعت منهج دراسة الحالة بهدف الوصول الى اكثر دقة بشان تعزيز دور الادارة المحلية في بناء السلم المجتمعي.

تقسيمات البحث

تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية وذلك على النحو التالي :

المحور الأول: دور الإدارة المحلية في تعزيز السلم المجتمعي.

أولا: تحليل دور الإدارة المحلية وأهميتها في بناء السلم المجتمعي.

ثانيا: دراسة تأثير الإدارة المحلية على تحقيق التوازن والانسجام الاجتماعي.

المحور الثاني: التحديات والعقبات التي تواجه تعزيز الإدارة المحلية

أولا: تحليل العوامل السياسية والقانونية التي تؤثر على الإدارة المحلية في ليبيا.

ثانيا: دراسة العوامل الاقتصادية والمالية التي تحد من فعالية الإدارة المحلية.

ثالثا: تحديد التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق تطبيق الحكم المحلي الفعال.

المحور الثالث: السياسات والتوصيات لتعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي

اولا: تقديم السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحكم المحلي في ليبيا.

ثانيا: تحديد التوصيات العملية للسياسيين وصناع القرار لدعم الإدارة المحلية.

ثالثا: تقديم الأمثلة الدولية على النماذج الناجحة للإدارة المحلية وكيف يمكن تكييفها في سياق ليبيا.

المحور الاول: دور الإدارة المحلية في تعزيز السلم المجتمعي

من أجل فهم دور الإدارة المحلية في تعزيز السلم المجتمعي، يتعين أن نتناول المفاهيم الأساسية للبحث والمتمثلة في مفهوم الادارة المحلية ومفهوم السلم المجتمعي وذلك على النحو التالي:-

1- مفهوم الإدارة المحلية والمتمثلة في الهيئات والمؤسسات التي تدير الشؤون المحلية في المدن والمناطق الصغيرة.

- المفهوم الأول والذي يعني بأنها الحلقة الوسيطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن المحلي، ولذلك فهي تباشر من خلال المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها ببلوغ أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ويظهر ذلك من خلال فرص المشاركة في وضع الخطط والكشف عن متطلبات المجتمع (عبدالوهاب،2012،ص7)

أما مفهوم الحكم المحلي وفق تعريف الأم المتحدة يشير إلى الوحدات السياسية في الدولة تنشأ بقانون، لها صلاحية إدارة الشؤون المحلية، بما في ذلك صلاحية فرض الضرائب، والهيئة الحاكمة المحلية أما منتخبة او معينة او كلاهما (شايب،2016، ص12-13)

- مفهوم السلم المجتمعي: هو أن يكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع وأن يكونوا على ثقة بأن القرارات الصادرة عن الدولة يتم اتخاذها بشكل عادل حتى ان لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، ولا يترتب على السلم الاجتماعي إزالة الخلافات في المجتمع، إنما يعني إدارة أفضل للمصالح والاحتياجات المتضاربة، كي لا يعتقد المواطنون بأن عليهم اللجوء للعنف من أجل حماية حقوقهم(فيصل،2024، موقع الكتروني)

يعد دور الإدارة المحلية في تعزيز السلم المجتمعي أساسيًا، حيث تقدم البيئة المناسبة للمشاركة المدنية والديمقراطية على المستوى المحلي، مما يسهم في بناء ثقة المواطنين بالنظام السياسي وتعزيز الشفافية

والمساءلة. كما تعمل الإدارة المحلية على تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية، مما يحسن مستوى معيشة السكان ويقلل من النقائص التي قد تؤدي إلى التوترات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الإدارة المحلية دورًا هامًا في إدارة النزاعات وحل المشكلات على المستوى المحلي، بما في ذلك التعامل مع النزاعات القبلية أو العرقية أو الدينية بطرق تعزز الوحدة والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية المختلفة، وبالحديث عن الحالة الليبية وطبيعة الإدارة المحلية والحكم المحلي في ليبيا، يستوجب التنويه إلى انه بعد ثورة 17 فبراير عام 2011، شهدت الهياكل الإدارية في ليبيا تغييرات جذرية نتيجة للصراعات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على البلاد. تأثرت الإدارة المحلية في ليبيا بتلك الصراعات، مما أدى إلى انقسام البلاد إلى مناطق تخضع لسيطرة مجموعات مسلحة متنوعة وتعدد السلطات المحلية. الإدارة المحلية في ليبيا تشمل المجالس البلدية والمحلية، التي تسعى لإدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في مختلف المدن والمناطق. تعتمد تلك المجالس على الدعم المحلي والتأييد الشعبي لتنفيذ دورها بفعالية، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها تجعل من تحقيق التوازن في تقديم الخدمات وتنظيم الحياة المحلية أمرًا صعبًا، علاوة على ذلك، تعتبر الإدارة المحلية في ليبيا مكونًا أساسيًا في التعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وتقديم الحلول للمشاكل المحلية بما يعزز من الاستقرار والسلم المجتمعي. ومع ذلك، تواجه الإدارة المحلية تحديات كبيرة في بناء هياكل مستدامة وفعالة تساهم في تعزيز الحكم المحلي وتحقيق التنمية المحلية(احميدة، 2023، 38-39)

اولا: تحليل دور الإدارة المحلية وأهميتها في بناء السلم المجتمعي.

دور الإدارة المحلية في بناء السلم المجتمعي يعد أمرًا حيويًا، حيث تلعب الإدارة المحلية دورًا أساسيًا في تعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. إليك تحليلًا شاملاً لدور الإدارة المحلية وأهميتها في بناء السلم المجتمعي (كولدر، موقع الكتروني)

1- تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية: تعزز الإدارة المحلية المشاركة المدنية والديمقراطية من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية والمساهمة في تحديد الأولويات والاحتياجات المحلية. يؤدي تعزيز المشاركة الفعالة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في بناء الثقة بين السكان والسلطات المحلية.

2- تقديم الخدمات الأساسية: تلعب الإدارة المحلية دورًا حاسمًا في تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، التي تعزز من مستوى معيشة السكان وتحسن الظروف المعيشية. توفر الخدمات الجيدة تحت إدارة فعالة تعزز من التوافق وتقلل من الاحتكاكات والنزاعات الاجتماعية.

3- إدارة النزاعات وتعزيز الوحدة الوطنية: تلعب الإدارة المحلية دورًا هامًا في إدارة النزاعات القبلية أو العرقية أو الدينية بطرق تعزز الوحدة والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

4- تعزيز التنمية المستدامة: تساهم الإدارة المحلية في تعزيز التنمية المستدامة عبر تنفيذ السياسات والبرامج التي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق المحلية يتطلب ذلك توفير بنية تحتية قوية وإدارة مالية مستدامة تدعم الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق المحلية.

ثانيا: تأثير الإدارة المحلية على التوازن والانسجام الاجتماعي

الإدارة المحلية تعد أساساً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية، وهي عنصر حيوي في وجود الدول، وتواجه الإدارة المحلية العديد من المشكلات تستدعي تطويرها لتحقيق رفاهية الشعوب، لذا، تولي الدول اهتماماً كبيراً بتطوير الإدارة المحلية بما يتناسب مع المصالح العامة للمواطنين،(حسن، 2021، ص123) فنظام الحكم والإدارة في الوحدات الجغرافية الأصغر ضمن الدولة، مثل البلديات والمحافظات، تتمثل مهمتها الرئيسية في تقديم الخدمات العامة للسكان المحليين، وإدارة الموارد بشكل فعّال، والاستجابة للاحتياجات اليومية للمجتمع، إذ تُعتبر بمثابة جسر بين الحكومة المركزية والمواطنين، حيث تُمكّن من تكييف السياسات والخدمات وفقًا للظروف والاحتياجات المحلية.

1- التوازن الاجتماعي:-

التوازن الاجتماعي هو حالة من الاستقرار في المجتمع حيث تُوزع الموارد والفرص بشكل عادل، مما يُقلل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والمجموعات. يُعزز التوازن الاجتماعي الشعور بالعدالة والمساواة، ويُسهم في استقرار المجتمع وازدهاره.

2 ـ الانسجام الاجتماعي:-

3 الانسجام الاجتماعي يُشير إلى حالة من التوافق والانسجام بين مختلف فئات المجتمع. يتميز بوجود علاقات إيجابية بين الأفراد والجماعات، حيث يسود الاحترام المتبادل والتعاون. الانسجام الاجتماعي ضروري لبناء مجتمع مترابط ومتماسك، قادر على مواجهة التحديات المشتركة بشكل فعّال.

4 تأثير الإدارة المحلية على التوازن والانسجام الاجتماعي:

تلعب الإدارة المحلية دورًا حيويًا في تحقيق التوازن والانسجام الاجتماعي من خلال عدة طرق-(الامم المتحدة، 2020، ص 5-6)

a. تحسين الخدمات العامة: توفير خدمات مثل التعليم، الصحة، النقل، والإسكان بشكل متساوٍ يُساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية.

b. تعزيز المشاركة المجتمعية: إشراك المواطنين في صنع القرار يعزز الشعور بالانتماء والمشاركة، مما ينعكس إيجابًا على التماسك الاجتماعي.

c. إدارة الموارد المحلية: الاستخدام الأمثل للموارد المحلية يُساهم في تحقيق تنمية مستدامة، ويُعزز من قدرة المجتمع على تلبية احتياجاته دون الاعتماد الكامل على الحكومة المركزية.

d. تحقيق الشفافية والمساءلة: الإدارة المحلية الفعّالة تُعزز الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال الشفافية والمساءلة، مما يُقلل من التوترات ويُعزز الاستقرار الاجتماعي.

المحور الثاني :التحديات والعقبات التي تواجه تعزيز الإدارة المحلية

تعزيز السلم المجتمعي هو هدف أساسي للإدارة المحلية، ولكن هناك العديد من التحديات والعقبات التي قد تواجهها في تحقيق هذا الهدف، ومنها:- (الامم المتحدة، مرجع سابق، ص17-18)

1. التنوع العرقي والثقافي: في المجتمعات المتنوعة عرقياً وثقافياً، يمكن أن تنشأ توترات وصراعات بين المجموعات المختلفة، مما يتطلب سياسات دقيقة وحساسة للحفاظ على السلم المجتمعي.

2. الفقر والبطالة: تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة مثل الفقر والبطالة إلى زيادة التوترات الاجتماعية والاضطرابات، مما يضع عبئاً على الإدارة المحلية لتعزيز الاستقرار.

3. ضعف المؤسسات المحلية: نقص الموارد والكفاءات داخل المؤسسات المحلية يمكن أن يعيق قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ البرامج والمبادرات التي تعزز السلم المجتمعي.

4. غياب الحوار المجتمعي: عدم وجود قنوات فعالة للحوار بين مختلف فئات المجتمع يمكن أن يزيد من سوء الفهم ويؤدي إلى تصاعد التوترات.

5. الفساد وسوء الإدارة: الفساد وسوء الإدارة يؤديان إلى ضعف الثقة بين المواطنين والإدارة المحلية، مما يزيد من احتمالات الاضطرابات والصراعات.

6. التدخلات السياسية: التدخلات السياسية من الجهات المركزية أو الأحزاب السياسية يمكن أن تؤدي إلى تأجيج الصراعات المحلية بدلاً من حلها.

7. نقص الأمن والخدمات الأساسية: غياب الأمن وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية يمكن أن يزيد من حدة الصراعات والنزاعات.

8. الإعلام والدعاية: الإعلام والدعاية السلبية يمكن أن تؤدي إلى نشر الشائعات وتأجيج الصراعات بدلاً من التهدئة وتعزيز التفاهم.

9. الهجرة والنزوح: تدفقات الهجرة والنزوح بسبب الأزمات يمكن أن تؤدي إلى تغيرات ديموغرافية سريعة تُحدث توترات بين السكان الأصليين والجدد.

10. التحديات البيئية: الكوارث الطبيعية وتغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى نزاعات على الموارد مثل المياه والأرض، مما يزيد من التوترات بين المجتمعات المحلية.

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الإدارة المحلية تبني استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد تتضمن– (الامم المتحدة، مرجع سابق، ص 28–34)

– تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع.

– توفير خدمات أساسية عالية الجودة لجميع المواطنين.

– تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

– تشجيع المشاركة المجتمعية الفعالة في صنع القرار.

– تحسين القدرات المؤسسية وتوفير الموارد اللازمة.

– تبني سياسات تنموية عادلة ومستدامة تعالج جذور الفقر والبطالة.

– ضمان الأمن والحماية لجميع المواطنين وتعزيز سيادة القانون.

اولا: تحليل العوامل السياسية والقانونية التي تؤثر على الادارة المحلية في ليبيا

تتأثر الإدارة المحلية في ليبيا بعدة عوامل سياسية وقانونية تؤثر بشكل كبير على السلم المجتمعي. إليك تحليل للعوامل الرئيسية:

1– العوامل السياسية: يمكن تحديد اهم العوامل السياسية التي تهدد الامن والسلم المجتمعي في النقاط التالية:–

أ. الانقسامات السياسية والصراعات القبلية:

– ليبيا تشهد تقسيماً سياسياً عميقاً بين الأطراف المتناحرة، مما ينعكس سلباً على قدرة الإدارات المحلية على توفير الخدمات والاستقرار، كما أن تصاعد الصراعات القبلية والتنافس على الموارد قد يزيد من التوترات والنزاعات في المجتمعات المحلية، فالانقسامات السياسية والصراعات القبلية تعد من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في ليبيا. بعد سقوط النظام السابق في عام 2011، تزايدت هذه الانقسامات نتيجة لضعف الدولة المركزية وازدياد نفوذ الميليشيات والقبائل الليبية، التي تمتلك تاريخاً طويلاً من القوة والتأثير الاجتماعي، أصبحت تلعب دوراً محورياً في النزاعات المسلحة والسياسية.(الامم المتحدة، 2022، موقع الكتروني)

ب– التدخلات الخارجية:

شهدت ليبيا تدخلات من قوى إقليمية ودولية متعددة، مما أدى إلى تعقيد الوضع السياسي والأمني وحالة الاستقرار المجتمعي في البلاد، هذه التدخلات اخدت اشكالا عدة تشمل دعم عسكري ومالي لمختلف الجماعات المتنازعة بالإضافة إلى وجود مرتزقة وقوات أجنبية على الأرضBBC)،(2021، تدعم اطرافا على حساب اطراف اخرى، وتتراوح هذه التدخلات بين الدعم المعلن من دول مثل تركيا وروسيا، إلى التدخلات السرية من قبل شركات أمنية خاصة كشركة فاقنر (اضواء للدراسات، 2021)، فالتدخلات،

تلعب دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الليبية، حيث تتورط دول أجنبية ومجموعات مسلحة في الشأن الليبي، هذا التدخل يعقد المشهد السياسي بشكل كبير ويحد من قدرة الإدارات المحلية على تحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرارات المناسبة، نتيجة لذلك، تجد هذه الإدارات صعوبة في تنفيذ مهامها وتحقيق الاستقرار على المستوى المحلي، مما يعمق حالة الفوضى ويعوق تقدم العملية السياسية في البلاد

e. ضعف السيطرة الأمنية:

تعاني الإدارات المحلية في ليبيا من تدهور كبير في قدرتها على فرض السيطرة الأمنية، وهو ما يسهم بشكل مباشر في ظهور جماعات مسلحة وميليشيات غير نظامية، هذه الجماعات تستغل الفراغ الأمني وضعف المؤسسات الحكومية لتوسيع نفوذها والسيطرة على مناطق معينة، ونتيجة لذلك، تتعقد البيئة الأمنية والسياسية في ليبيا، مما يؤدي إلى تفاقم حالة الفوضى وانعدام الاستقرار، اضافة الى ذلك فإن ضعف السيطرة الأمنية يجعل من الصعب على الحكومات المحلية أداء وظائفها الأساسية، مثل تقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد، ويحول دون تنفيذ سياسات التنمية وإعادة الإعمار. هذه الجماعات المسلحة تفرض نفوذها بالقوة، وتعزز الانقسامات القبلية والإقليمية، مما يعوق أي جهود تبذلها الحكومة المركزية أو الإدارات المحلية لاستعادة الأمن والاستقرار المجتمعي.(معهد السلام الدولي، 2021).

2- العوامل القانونية:

أ- النظام القانوني المتدهور: (عمر، 2015، ص36-37)

الفراغ القانوني الذي تعاني منه ليبيا يؤدي إلى غياب نظام قانوني واضح ومستقر، مما يخلق حالة من الارتباك والغموض حول كيفية تطبيق القوانين والتشريعات، هذا الوضع يضعف قدرة المؤسسات على فرض القانون بشكل فعال، وخصوصاً على مستوى الإدارات المحلية التي تعتمد على وضوح التشريعات لتسيير شؤونها اليومية واتخاذ القرارات الضرورية لتقديم الخدمات العامة، فبسبب هذا الغياب القانوني، تصبح الإدارات المحلية عرضة لتدخلات الأطراف المختلفة، سواء كانت دولاً خارجية أو جماعات محلية مسلحة تسعى لاستغلال هذا الغموض لتحقيق مصالحها. كما أن الفراغ القانوني يجعل هذه الإدارات مهددة بالمحاكمات السياسية، حيث تستغل الأطراف السياسية المتنافسة هذا الوضع غير المستقر لمهاجمة خصومها أو التأثير على قرارات الإدارات من خلال قنوات قانونية غير نزيهة أو مفصلة لخدمة مصالح فئة معينة.

كما أن قانون 59 لسنة 2012 الذي يهدف إلى تعزيز الإدارة المحلية، إلا أن تطبيقه واجه عدة تحديات بسبب الوضع السياسي المتأزم في ليبيا، والانقسامات القبلية والجغرافية، وضعف البنية التحتية القانونية والإدارية اللازمة لتفعيل نظام اللامركزية بشكل كامل.[1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التشريعات الواضحة يخلق بيئة غير مشجعة للاستثمار والتنمية المحلية، حيث يتردد المستثمرون في تنفيذ مشاريعهم في ظل غياب الحماية القانونية اللازمة لاستثماراتهم. هذا الأمر يفاقم من ضعف التنمية الاقتصادية ويعيق جهود إعادة البناء والاستقرار في البلاد

ب- تداعيات الحرب الأهلية:-

الحرب والنزاعات الأهلية في ليبيا ، أترث بشكل سلبي على السلم المجتمعي عبر عدة جوانب ابرزها:- (مقريسي، 2020، ص 6-8)

- الانقسام الاجتماعي: يؤدي النزاع إلى زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية بسبب الانتماءات القبلية أو السياسية. يظهر ذلك في التحزبات القوية بين الجهات المتصارعة.
- الفراغ الأمني: عندما تنهار المؤسسات الحكومية، ينشأ فراغ أمني يتم ملؤه من قبل الجماعات المسلحة أو المليشيات، مما يزيد من حالة الفوضى والعنف ويجعل حياة المدنيين في خطر مستمر.
- الأزمة الإنسانية: الحرب تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، نزوح السكان، نقص في الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء، وتفاقم الأزمات الإنسانية.
- ضعف الثقة بالمؤسسات: حتى مع انتهاء النزاع، يكون من الصعب إعادة بناء الثقة في المؤسسات الحكومية أو الأمنية، حيث يتطلب الأمر جهداً كبيراً لإعادة بناء الدولة وإعادة دمج الفصائل المتصارعة.
- انتشار الأسلحة: يؤدي انتشار الأسلحة غير النظامية إلى تهديد الاستقرار حتى بعد انتهاء الصراع، حيث تكون الأسلحة متاحة بشكل واسع ويستخدمها الفاعلون غير الرسميين.
- التدخل الخارجي: في حالة ليبيا، التدخل الأجنبي يزيد من تعقيد الوضع ويحول النزاع المحلي إلى ساحة صراع دولي، مما يؤثر على فرص الوصول إلى حل سلمي.

[1] قانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية في ليبيا يهدف إلى تطبيق اللامركزية، بمنح المجالس المحلية سلطات واسعة لإدارة شؤونها. ينص على تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية (بلديات)، وتحديد صلاحيات المجالس المحلية في مجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. يتم تمويل المجالس عبر ميزانيات من الدولة والموارد المحلية، مع تنظيم العلاقة بين السلطات المركزية والمحلية لضمان توزيع متوازن للسلطات.

وخلاصة القول فإن الحرب الأهلية أدت إلى تشريد ونزوح السكان، وتدمير البنية التحتية، مما جعل التعافي وإعادة بناء المجتمعات المحلية تحديات كبيرة تؤثر سلباً على السلم المجتمعي.

3. الفساد ونقص الشفافية:

الفساد ونقص الشفافية في إدارة الشؤون المحلية هما من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المحلية في العديد من الدول، فهذه الظواهر تعيق فعالية الإدارات المحلية وتقوض الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يؤدي إلى زيادة التوترات والاحتجاجات المجتمعي (الصافي، 2020)، ووفقًا لدراسة نشرت في مجلة الاجتهاد القضائي (بن خليفة، 2022، ص 470)، يعتبر الفساد الإداري العقبة الرئيسية أمام تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية المنشودة. ضعف الشفافية والمسائلة داخل الجماعات المحلية يؤدي إلى ضعف مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي، ويحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع

ومن خلال دراسة العوامل السياسية والقانونية نستنتج أهم تأثير هذه العوامل على السلم المجتمعي والتي تتمثل في الآتي:- (بن خليفة، مرجع سابق، 471)

1- تفاقم الانقسامات الاجتماعية: العوامل السياسية والقانونية تعزز من الانقسامات الاجتماعية بين مختلف الفئات والمجموعات في المجتمع الليبي.

2- زيادة التوترات والصراعات: تعزيز العوامل السلبية يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات في المجتمعات المحلية، مما يعرقل جهود تحقيق السلم المجتمعي.

3- ضعف الثقة بالحكومة المحلية: الفساد وضعف الأمن ونقص الخدمات يزيدان من عدم الثقة بالحكومة المحلية، مما يزيد من الاحتجاجات والاضطرابات.

4- تأثير على الخدمات الأساسية: يؤدي الصراع المستمر ونقص الاستقرار إلى تعطيل تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يزيد من استياء السكان.

وبشكل عام، فإن الإدارة المحلية في ليبيا تعاني من تحديات كبيرة ناتجة عن العوامل السياسية والقانونية، والتي تؤثر سلباً على السلم المجتمعي وتجعل من تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة تحدياً صعب المنال.

ثانيا: العوامل الاقتصادية والمالية

العوامل الاقتصادية والمالية لها تأثير كبير على فعالية الإدارة المحلية والسلم المجتمعي. على سبيل المثال، نقص الموارد المالية قد يؤدي إلى صعوبة في تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يزيد من التوترات الاجتماعية ويقلل من مستوى رضا المواطنين. كما أن التفاوتات الاقتصادية بين المناطق قد تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والعرقية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، عدم الشفافية في إدارة الموارد المالية والفساد المالي قد يؤثر سلباً على ثقة المواطنين في الحكومة المحلية ويعزز التمرد أو الاحتجاجات. من جهة أخرى، يمكن أن تسهم السياسات الاقتصادية الفعالة والتخطيط المالي الجيد في تعزيز قدرة الإدارة المحلية على تقديم الخدمات ودعم السلم المجتمعي.

هناك عدة عوامل اقتصادية ومالية أخرى تؤثر على فعالية الإدارة المحلية والسلم المجتمعي، منها:

1- تراجع الخدمات العامة: في حال عانت الحكومات من شح الموارد المالية، قد تضطر إلى تقليص نفقاتها على الخدمات الحيوية كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، مما ينعكس سلباً على جودة حياة المواطنين.(الامم المتحدة، مرجع سابق، ص 38-39)

2- ارتفاع الديون: قد تضطر الحكومات والشركات إلى الاقتراض لسد العجز المالي، مما يؤدي إلى تراكم الديون وتزايد الأعباء المالية في المستقبل.

3- تراجع الاستثمارات: نقص الموارد المالية قد يؤدي إلى خفض الاستثمارات في المشاريع الجديدة، مما يعيق النمو الاقتصادي ويقلل من فرص العمل.

4- زيادة الفقر والبطالة: قلة التمويل يمكن أن تؤدي إلى تقليص البرامج الاجتماعية والدعم المالي، مما يفاقم معدلات الفقر والبطالة.

5- الاستقرار المالي: نقص الموارد المالية قد يؤدي إلى عدم استقرار في الأسواق المالية وزيادة المخاطر الاقتصادية، مما يضعف الثقة في الاقتصاد بشكل عام، كما شهدت ليبيا تآكلاً كبيراً في احتياطياتها النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، نتيجة لأن حجم الواردات أصبح أقل بكثير من حجم المصروفات، هذا التفاوت أدى إلى تشوه ملحوظ في هيكل الاقتصاد الليبي على مدار السنوات الأخيرة. إدارة هذه العوامل بشكل فعال تتطلب استراتيجيات شاملة وتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة والسلم المجتمعي.

ثالثا: تحديد التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق تطبيق الحكم المحلي الفعال وانعكاساتها على السلم الاجتماعي

تواجه ليبيا مجموعة من التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق تطبيق الحكم المحلي الفعال وتؤثر على السلم المجتمعي. يمكن تحديد هذه التحديات على النحو التالي:

اولا: التحديات الثقافية والاجتماعية:

تواجه ليبيا، كدولة تمتلك تاريخاً غنياً بالتنوع الثقافي والاجتماعي، مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. هذه التحديات الثقافية والاجتماعية تتجلى في التركيبة القبلية المعقدة، والاختلافات العرقية والدينية، والنزاعات الإقليمية، مما يؤثر بشكل مباشر على فعالية الحكم المحلي ويشكل تهديداً للسلم المجتمعي. في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري تحليل هذه التحديات وفهم انعكاساتها على المجتمع الليبي، بهدف تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق السلام والاستقرار.

1. التنوع القبلي والعرقي:- (الامم المتحدة، مرجع سابق، 30)

- تتميز ليبيا بتركيبة سكانية متنوعة تضم العديد من القبائل والمجموعات العرقية، وانعكاسات هذا التنوع في ظل الفوضى وانتشار السلاح يمكن أن يؤدي إلى صراعات بين القبائل والمجموعات العرقية حول الموارد والسلطة، مما يعيق التعاون ويضعف الحكم المحلي؛ والجذير ذكره ان تغيير القيم الثقافية أدت إلى فوضى وزيادة العنف، مما أدى إلى تفشي ميليشيات مسلحة وظهور قوى خارجية، هذه الظروف أسفرت عن تآكل القيم المجتمعية وعمقت الإحباط بين المواطنين.

2. الانقسامات الإقليمية والتجاذبات المناطقية، تاريخيًا، كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاث مناطق رئيسية هي طرابلس، برقة، وفزان، وكل منطقة لها مصالحها وأولوياتها الخاصة، وهذه الانقسامات يمكن أن تعيق التنسيق بين المناطق وتؤدي إلى تباينات في تقديم الخدمات والتنمية.(سبع، 2017، ص160) .

3. نقص الوعي السياسي والمدني، ذلك أن انخفاض مستوى التعليم السياسي والمدني بين المواطنين، يؤدي إلى ضعف المشاركة في العمليات الديمقراطية المحلية وعدم القدرة على مساءلة المسؤولين.

4. التقاليد الثقافية والمحافظة: تتسم بعض المناطق في ليبيا بثقافة محافظة تقاوم التغيير والإصلاحات، وهذه المقاومة يمكن أن تعرقل تنفيذ السياسات الحديثة والتقدمية التي تهدف إلى تحسين الحكم المحلي.

6. الهجرة والنزوح: الصراعات الداخلية تسببت في نزوح العديد من السكان من مناطقهم الأصلية، وهذا النزوح يخلق ضغوطًا على المناطق المستضيفة، ويؤدي إلى تباينات اجتماعية واقتصادية تؤثر على الاستقرار المحلي.

ثانيا: انعكاسات التحديات على السلم الاجتماعي:

في ليبيا، تعكس التحديات الثقافية والاجتماعية المتعددة صعوبات كبيرة تواجه الحكم المحلي وتؤثر بشكل مباشر على السلم المجتمعي. تتسم البلاد بتنوع عرقي وقبلي وإقليمي، مما يضيف تعقيدات إضافية إلى مهمة تحقيق الاستقرار والتنمية. يساهم كل من التقاليد المحلية المحافظة، ونقص الوعي السياسي، والصراعات الإقليمية، في خلق بيئة مليئة بالتحديات. إن فهم هذه التحديات وانعكاساتها على السلم المجتمعي هو خطوة حاسمة نحو بناء نظام حكم محلي فعال ومستدام.

إن أهم انعكاس هو تآكل الثقة، فقد أظهرت الدراسات أن حوالي 10% فقط من الأشخاص يثقون في الآخرين، و5.5% يمانعون في وجود جار غريب، وهذا يعكس فقدان القيم الأساسية مثل التعاون والتضامن الاجتماعي، بالإضافة الى الاعتماد على المساعدات، حيث تشير التقارير إلى أن حوالي مليوني ليبي يحتاجون إلى دعم مالي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يعكس مستوى المعاناة السائد في المجتمع.(الامم المتحدة، مرجع سابق، ص30-31)

1. ضعف الثقة في المؤسسات المحلية: حيث يؤدي التوتر بين المجموعات المختلفة إلى فقدان الثقة في المؤسسات المحلية، مما يزيد من الفجوة بين المواطنين والحكومة المحلية ويعزز الشعور بالإحباط.

2. تصاعد النزاعات والعنف: الانقسامات القبلية والإقليمية يمكن أن تؤدي إلى تصاعد النزاعات المحلية والعنف، مما يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي.

3. تراجع المشاركة المجتمعية: فضعف الوعي السياسي والمدني يؤدي إلى تراجع المشاركة المجتمعية في العمليات الديمقراطية، مما يعوق جهود الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة.

4. تفكك النسيج الاجتماعي: فالاختلافات الثقافية والدينية قد تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وزيادة التوترات بين المجموعات المختلفة، مما يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية.

المحور الثالث: السياسات والتوصيات لتعزيز الإدارة المحلية والحكم المحلي

تلعب الإدارة المحلية والحكم المحلي دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم المجتمعي، خاصة في الدول التي تواجه تحديات متعددة مثل ليبيا، إذ تعتبر الإدارة المحلية الفعالة ركيزة أساسية لتحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. لذا، من الضروري تطوير سياسات وتوصيات لتعزيز فعالية الإدارة المحلية وبناء نظام حكم محلي قوي ومستقر. تهدف هذه المقدمة إلى تقديم نظرة على السياسات والتوصيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز دور الحكم المحلي في بناء مستقبل أفضل لليبيا.

اولا: تقديم السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحكم المحلي في ليبيا.

في ظل التحديات المستمرة التي تواجه ليبيا منذ عام 2011، أصبح تعزيز الحكم المحلي ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، فتحسين كفاءة الحكم المحلي يتطلب وضع سياسات وإجراءات فعالة تستهدف تمكين السلطات المحلية وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، بالإضافة إلى تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وبما يحقق السلم المجتمعي .

1- تعزيز اللامركزية الإدارية: كما أشارت لذلك المادة 156 من مشروع الدستور الليبي إلى تمتع وحدات الحكم المحلي بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، مما يجعل من هذه الوحدات كياناً قانونياً مستقلاً عن الدولة في جميع المستويات الإدارية والقانونية والمالية، وتتعزز استقلالية الجماعات المحلية حسب المادة المشار إليها من خلال تسيير شؤونها وفقاً لمبدأ (التدبير الحر)، والذي يقصد به تولّي الجماعات المحليّة شؤونها بكلّ حريّة في إطار وحدة الدولة وحرية التصرف في الموارد، كما يفترض حرية ممارسة صلاحيات الجماعات المحلية مع ما يقتضيه الواقع المحلي مع الإبقاء على رقابة القضاء على هذه الأعمال، ذلك ان الاستقلال المالي للوحدات المحلية يتيح لها الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية وزيادة الاستثمارات المحلية، هذا يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل للشباب الراغبين والقادرين على العمل في المجتمعات المحلية. بتوفر فرص العمل، يمكن تحسين الظروف الاقتصادية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين المحليين بشكل عام (عيسى، بدون سنة نشر، ص119–130) وبذلك يتم تعزيز اللامركزية وإعطاء المناطق والمدن صلاحيات أكبر في إدارة شؤونها المحلية، يمكن تحقيق ذلك من خلال

إصدار قوانين تشجع على تفويض الصلاحيات المحلية وتعزيز الذاتية الإدارية، مما يسمح للمجتمعات المحلية باتخاذ القرارات التي تتناسب مع احتياجاتها الخاصة دون تدخل من الحكومة المركزية.

2- تعزيز التدريب والتطوير للموظفين الحكوميين: ويشمل ذلك تقديم برامج تدريبية مستمرة للموظفين في الإدارات المحلية لتعزيز مهاراتهم الإدارية والتنظيمية والفنية ويمكن أن تشمل هذه البرامج القضايا المتعلقة بالتخطيط الحضري، وإدارة المشاريع، والمحاسبة الحكومية، والتواصل الفعال مع المواطنين.

3- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: و يمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة آليات فعالة لرصد ومراقبة إنفاق الأموال العامة وإدارتها على المستوى المحلي. يجب على الحكومات المحلية تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة الفساد، بما في ذلك تعزيز الرقابة الداخلية والإفصاح النزيه.

4- تعزيز المشاركة المجتمعية: أشار مشروع الدستور وفقاً للمادة (163) إلى اعتماد وحدات الحكم المحلي التدابير اللازمة لضمان مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في إعداد برامج التنمية المحلية، ومتابعة تنفيذها وفق الضوابط التي يحددها القانون (امنينه،207،2020 وما بعدها)، ومن المهم إنشاء منصات وآليات فعالة للمشاركة المجتمعية في صنع القرارات المحلية ،ويمكن ذلك من خلال تنظيم اجتماعات عامة، وورش عمل، واستطلاعات للرأي، وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية الديمقراطية.

5- تعزيز القدرات المالية للحكومة المحلية: يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة التحويلات المالية من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، وتعزيز قدراتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الشراكات الاستراتيجية.

6- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: ذلك من خلال التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية، يمكن للحكومات المحلية في ليبيا أن تستفيد من التبادلات في المعرفة والخبرات، والدعم الفني والمالي، لتعزيز قدراتها وتحقيق التنمية المحلية بشكل أفضل.

7- تعزيز التسوية السياسية والأمنية: يعد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني على المستوى الوطني أمرًا أساسيًا لنجاح الحكم المحلي. من خلال دعم التسوية السياسية وتحسين الأمن العام، يمكن خلق بيئة مستقرة ومواتية لتحقيق الأهداف الإدارية والتنموية المحلية.

إن تنفيذ هذه السياسات والإجراءات، يمكن تعزيز الحكم المحلي في ليبيا وتحقيق تحسينات ملموسة في خدمات البنية التحتية والحياة اليومية للمواطنين، مما يساهم في بناء مستقبل أفضل للجميع.

ثانيا: تحديد التوصيات العملية للسياسيين وصناع القرار لدعم الإدارة المحلية.

تلعب الإدارة المحلية دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والسلم المجتمعي، لاسيما عند اتباع خطوات عملية، هذه الخطوات تتمثل في التالي:

1. تطوير الإطار التشريعي:

يجب وضع قوانين ولوائح جديدة تحدد دورًا واضحًا للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن يكون هذا الإطار متوافقًا مع التحولات السياسية والاقتصادية الحالية.

2. تعزيز المشاركة المجتمعية:

يجب تشجيع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في صنع القرارات المحلية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات مفتوحة واستشارات مستمرة.

3. تطوير الموارد البشرية:

يجب تأهيل القيادات المحلية من خلال توفير التدريب والتأهيل العلمي. يساعد ذلك في تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة المحلية.

4. تخطيط استراتيجي مستدام:

يجب وضع خطط استراتيجية تستهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة. يجب مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5. تعزيز الشفافية والمساءلة:

يجب أن تكون الإدارة المحلية مفتوحة وشفافة في أداء واجباتها، كما يجب مراقبة أدائها ومساءلتها عن تحقيق أهداف التنمية المحلية.(مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، 2021)

ان اتباع استراتيجيات مثل هذه، يمكن للإدارة المحلية في ليبيا أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة.

ثالثا: نماذج دولية ناجحة للإدارة المحلية

هناك نماذج دولية ناجحة للإدارة المحلية يمكن التأسيس بها وتكييفها في سياق ليبيا، والتي يمكن ذكر بعض منها على النحو التالي:-

1- النموذج الرواندي

المصالحة الوطنية الرواندية هي أحد النماذج الإفريقية الفريدة في إعادة بناء المجتمع بعد كارثة الإبادة الجماعية التي حدثت عام 1994، إذ يُعتبر هذا النموذج مميزًا لأنه نجح في تحقيق استقرار نسبي وإعادة دمج المجتمع في وقت قياسي مقارنة بما حدث في مجتمعات أخرى مرت بحروب أهلية وإبادات جماعية؛ واهم عناصر المصالحة الوطنية تتمثل في التالي:- (باه، 2022)

أ- لجان الحقيقة والمصالحة: بعد انتهاء الإبادة الجماعية، أُنشئت محاكم محلية تعرف بـ "غاتشاكا" (Gacaca) تهدف إلى تحقيق العدالة المجتمعية، حيث تم الاعتماد على التقاليد الأفريقية للمصالحة المجتمعية، إلى جانب العدالة الجنائية. كانت هذه المحاكم تسمح للضحايا والجناة بالمثول أمام المجتمع، حيث تم عرض الجرائم والاعتراف بها، مما فتح المجال للتسامح والمصالحة.

ب- دور القيادة السياسية: لعبت القيادة الرواندية، وخصوصاً الرئيس بول كاغامي، دورًا كبيرًا في توجيه البلد نحو المصالحة. تم اتخاذ قرارات حازمة لمنع الخطاب الطائفي وإلغاء التمييز العرقي بين "الهوتو" و"التوتسي" من السجلات الرسمية، والترويج لفكرة المواطنة الرواندية الشاملة.

ت- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: أحد الأركان المهمة للمصالحة كان تحقيق التنمية الاقتصادية. ساعدت برامج إعادة الإعمار على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، مما قلل من أسباب النزاع وأتاح بيئة من الاستقرار. ركزت الحكومة على التعليم والرعاية الصحية، بجانب إعادة بناء البنية التحتية.

ث- المشاركة الدولية: تلقت رواندا دعماً دولياً كبيراً سواء من خلال المساعدات المالية أو الدعم السياسي. لكن الأهم كان تمكين الروانديين أنفسهم من إدارة عملية المصالحة داخليًا دون تدخلات خارجية ثقيلة.

ج- تعزيز ثقافة التسامح والذاكرة الجماعية: أُنشئت برامج لتعزيز ثقافة التسامح والذاكرة الجماعية، بهدف تذكير الأجيال الجديدة بما حدث لتجنب تكرار نفس الأخطاء، المتاحف والنُصب التذكارية للإبادة الجماعية تُعزز من الوعي التاريخي. إن نموذج رواندا في إدارة الحكم المحلي يُعتبر مثالاً ناجحاً على

التحول والتطور في السنوات الأخيرة، وهذه بعض الجوانب الرئيسية لنموذج الحكم المحلي في رواندا. وكيف يمكن تكييف بعض هذه الجوانب في سياق ليبيا:

أ- اللامركزية الإدارية: في رواندا، تمتلك البلديات سلطات واسعة لإدارة الشؤون المحلية بشكل مستقل، بما في ذلك تخطيط التنمية المحلية وإدارة الموارد المحلية.

التكييف في ليبيا: يمكن تشجيع اللامركزية الإدارية في ليبيا من خلال تعزيز التشريعات التي تمنح البلديات صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المحلية وتحديد أولويات التنمية المحلية.

ب- التعزيز المالي للبلديات: رواندا قامت بزيادة التحويلات المالية إلى البلديات، مما ساهم في تعزيز القدرة على تقديم الخدمات المحلية.

التكييف في ليبيا: يجب زيادة التحويلات المالية من الحكومة المركزية إلى البلديات في ليبيا، وتحسين آليات توزيع الموارد لضمان استخدامها بشكل فعال وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية.

ت- لتكنولوجيا والحوكمة الرقمية: رواندا استخدمت التكنولوجيا الحديثة في تبسيط الإجراءات الحكومية المحلية وتحسين تقديم الخدمات.

التكييف في ليبيا: يجب تعزيز الحوكمة الرقمية في ليبيا من خلال تطوير منصات إلكترونية تسهل التواصل بين الحكومة المحلية والمواطنين، وتحسين شفافية العمليات الحكومية.

ث- المشاركة المجتمعية: في رواندا، تشجع الحكومة المحلية على المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في صنع القرارات المحلية.

التكييف في ليبيا: ينبغي تعزيز المشاركة المجتمعية في ليبيا من خلال إقامة آليات فعالة للاستشارة العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية، مما يعزز الشفافية ويعكس احتياجات المجتمعات المحلية بشكل أفضل.

ج- مكافحة الفساد: رواندا اتخذت إجراءات حازمة لمكافحة الفساد على مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك الحكومة المحلية.

التكييف في ليبيا: يجب تعزيز جهود مكافحة الفساد على مستوى الحكومة المحلية في ليبيا، من خلال تعزيز الرقابة والحسابية وتطبيق القوانين بشكل صارم.

2- نموذج الدول الاسكندنافية

هذا النموذج يستخدم في الدول الإسكندنافية مثل الدنمارك والسويد، حيث تتميز البلديات بالاستقلالية والذاتية الكبيرة في اتخاذ القرارات المحلية، تتولى البلديات مسؤولية تقديم الخدمات المحلية بشكل مستقل، مع توفير تمويل مستقل ووفرة.

وتتميز الدنمارك بمستوى مرتفع من الرضا عن الخدمات العامة، حيث أعرب أكثر من 80% من الدنماركيين عن رضاهم عن النظام القضائي والرعاية الصحية والتعليم، ويتساوى مستوى الرضا عن الخدمات الإدارية في الدنمارك مع متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 63%.(2023، موقع الكتروني)

من أهم ملامح التجربة الدنماركية: - (ليوفيل، 2013، موقع الكتروني)

أ- الرعاية الصحية: تقدم الدنمارك نظام رعاية صحية شامل يمول من الضرائب العامة، ما يتيح لجميع المواطنين الوصول إلى الخدمات الصحية مجانًا أو بتكلفة منخفضة، مع التركيز على الوقاية والرعاية الأولية.

ب- التعليم: التعليم الدنماركي مجاني في جميع مراحله، من المدارس الابتدائية حتى الجامعات، ويعتمد على منهجيات تعليمية مبتكرة تعزز التفكير النقدي والمشاركة المجتمعية.

ت- النظام القضائي: يُعتبر النظام القضائي الدنماركي من الأكثر ثقة وشفافية في العالم، حيث يتميز بالاستقلالية والعدالة في تطبيق القانون.

ث- الخدمات الإدارية: تعد الخدمات الإدارية في الدنمارك من الأكثر كفاءة، حيث تعتمد على الرقمنة والتكنولوجيا لتسهيل الإجراءات على المواطنين، وتقليل البيروقراطية.

ج- التوازن بين العمل والحياة: تتمتع الدنمارك بثقافة توازن قوية بين العمل والحياة الشخصية، مما ينعكس في سياسات العمل المرنة، والإجازات المدفوعة، والرعاية الاجتماعية.

التكييف في ليبيا:

يمكن لليبيا أن تعتمد ذلك النموذج من خلال تشجيع التشريعات التي تمنح البلديات صلاحيات واسعة ومستقلة في إدارة الشؤون المحلية، وتوفير التمويل الكافي لضمان تقديم الخدمات الأساسية بجودة عالية للمواطنين.

3- نموذج سنغافورة:

تعتبر سنغافورة من النماذج المتميزة في إدارة الحكومة المحلية، حيث تشهد البلديات فيها على تنظيم دقيق وفعال لتقديم الخدمات الحكومية وإدارة الموارد بكفاءة عالية، فبعد استقلالها في عام 1965، حققت سنغافورة إقلاعاً اقتصادياً سريعا،(اسمهان، 2024، موقع الكتروني)، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي شجعت على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير بيئة مستقرة وجاذبة للأعمال، واهم الملامح لهذا النموذج تتمثل في التالي:- (سلامة، 2017، موقع الكتروني)

أ- الاستقرار السياسي والاجتماعي: سنغافورة: تتميز باستقرار سياسي واجتماعي كبير، مما ساهم في جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة .

ب- التعليم والتدريب: سنغافورة تركز على التعليم والتدريب المستمر لضمان وجود قوة عاملة ماهرة ومؤهلة تلبي احتياجات السوق.

ت- العدالة الاجتماعية: سنغافورة: حققت العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل عبر مؤسسات الدولة، وضمان وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

وفي ليبيا يمكن تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال بناء مؤسسات قوية وشفافة، وتعزيز سيادة القانون، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار، كما يمكن تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال وضع سياسات تضمن توزيع الثروة بشكل عادل، وتوفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، بالإضافة الى تحسين نظام التعليم والتدريب من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية متقدمة تلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي. وتحقيق تنمية اقتصادية وخلق بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتبني سياسات تشجع على النمو الاقتصادي المستدام.

الخاتمة

تحقيق الحكم المحلي الفعال في ليبيا يتطلب التزاماً قوياً من السلطات السياسية بتعزيز اللامركزية ومنح البلديات صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات. يجب تعزيز التعاون بين الحكومة المركزية، السلطات المحلية، المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع تشجيع حوار بناء للثقة. كما يتطلب الأمر استثماراً في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة مثل المياه والطرق، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الإدارية عبر تدريب الموظفين المحليين. ينبغي أن تركز السياسات على تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية. من الضروري أيضاً توسيع صلاحيات الهيئات المحلية وتوفير الدعم المالي لتحقيق العدالة في توزيع المشاريع، مع وضع نظام لتقييم الأداء المحلي وتحسينه بشكل مستمر.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج متمثلة في النقاط التالية:-

1- أهمية الإرادة السياسية في تعزيز الحكم المحلي: تظهر الدراسة أن تحقيق نظام حكم محلي فعال في ليبيا يتطلب إرادة سياسية قوية وملتزمة من كافة الجهات الفاعلة. إن الدعم السياسي المستمر من قبل السلطات المحلية والحكومة المركزية يعد من العوامل الأساسية في إرساء دعائم الحكم المحلي وتوفير البيئة الملائمة لنجاحه.

2- التعاون بين الشركاء المحليين والدوليين: أظهرت النتائج أن التعاون بين مختلف الشركاء المحليين، سواء كانوا حكوميين أو منظمات غير حكومية، يمثل أحد الركائز الأساسية التي تعزز فعالية نظام الحكم المحلي. هذا التعاون يساهم في تنسيق الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة في تطوير المجتمعات المحلية وتوفير احتياجاتها التنموية.

3- أهمية الاستثمار في البنية التحتية: أوضحت الدراسة أن الاستثمار في تطوير البنية التحتية يعتبر عنصراً حيوياً في تعزيز فعالية الحكم المحلي في ليبيا. يشمل ذلك تحسين المرافق العامة، وتعزيز وسائل النقل، وتوسيع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، ما يسهم في توفير خدمات عالية الجودة ويُسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

4- تطوير القدرات الإدارية على المستوى المحلي: أظهرت الدراسة ضرورة تعزيز القدرات الإدارية على المستوى المحلي من خلال برامج تدريبية مستدامة. توفير التدريب وتطوير المهارات للعاملين في القطاعات المختلفة يُعتبر من الخطوات الأساسية في تحسين الأداء الحكومي المحلي، مما يساهم في تقديم خدمات أكثر كفاءة للمجتمعات المحلية.

5- تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات المحلية: توصلت الدراسة إلى أن النظام الإداري المحلي الفعال يتطلب تكامل الجهود السابقة لتحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات المحلية. تعزيز هذه الجهود سيسهم في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل أكثر فاعلية، مما يعزز الاستقرار المجتمعي والتنمية الاقتصادية المحلية، ويُسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً ومرونة.

قائمة المراجع..

1- عبدالوهاب، سمير محمد. (2012). اللامركزية والحكم المحلي، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

2- مفهوم الحكم المحلي. (n.d.). منشور على الموقع الإلكتروني.

3- فيصل، إدريس عبدالله. (2024، مايو 21). ثقافة السلم الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمع. مركز الدراسات الاستراتيجية. https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/05/21

4- احميدة، علي عبداللطيف. (2028). دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق: الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي. الأمم المتحدة.

5- كولدر، كريستيان. (n.d.). الزعماء التقليديون والحكومات المحلية في أفريقيا: دروس لجنوب أفريقيا. منشور على الموقع الإلكتروني. https://www.hsrcpress.ac.za/books/traditional-leaders-and-local-government-in-africa

6- حسن، أحمد إبراهيم عبد العال. (2021). دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة. المجلة العربية للإدارة.

7- الأمم المتحدة. (2020، يناير). السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا: دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا. الاسكوا.

8- الأمم المتحدة. (2022، مارس 16). اجتماعات مجلس الأمن. https://press.un.org/en/2022/sc14832.doc.htm

9- BBC. (2020، يوليو 31). الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

10- أضواء للبحوث والدراسات. (2021، ديسمبر 1). التدخلات الخارجية في ليبيا: الأسباب والنتائج.

11- معهد السلام الدولي. (2022، يونيو 9). الوضع في ليبيا: تأملات في التحديات وسبل المضي قدماً. ورشة عمل لمناقشة تقرير مجلس الأمن.

12- عمر، خيري. (2015، مارس). الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية. سياسات عربية، العدد 13.

13- مقريسي، طارق. (2020، يونيو). الأبعاد الجيو استراتيجية للحرب الأهلية الليبية. مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ص 6-8.

14- الصافي، هشام عبدالسيد. (2020، أبريل). الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري. مجلة المنار للدراسات القانونية والإدارية: عدد خاص حول الثورة الرقمية وإشكالاتها. https://revuealmanara.com

15- (n.d.). انظر الموقع الإلكتروني. https://search.mandumah.com/Record/1325137/Description

16- الأمم المتحدة. (n.d.). دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق.

17- الرقيق، عبيد. (2017، أغسطس 21). الأزمة الاقتصادية في ليبيا: الأسباب والمعالجات (دراسة وصفية تحليلية). منشور على الموقع الإلكتروني. https://www.eanlibya.com

18- سبع، سداد مولود. (2017). عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد السادس، العدد الأول.

19- عيسى. (n.d.). التحول نحو اللامركزية المالية في ليبيا. اللامركزية في ليبيا: مقاربة متعددة التخصصات. مركز دراسات القانون والمجتمع، ص 119-130.

20- عبير، أمينة. (2020). اللامركزية في ليبيا ومتطلبات الإصلاح: مشروع الدستور أنموذجاً. مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 26، ص (206 وما بعدها).

21- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (n.d.). https://unsdg.un.org/ar/latest/stories/4-trq-ttmdha-frq-alamm-almthdt-ltzyz-albyanat-walshfafyt-walmsalt

22- باه، هارون. (2022، ديسمبر 8). المصالحة الوطنية الرواندية: دراسة لنموذج أفريقي. منشور على الموقع الإلكتروني. https://trendsresearch.org/ar/insight/
23- (2023، يونيو 30). نظرة عامة على الحكومة. منشور على الموقع الإلكتروني. https://www.oecd.org/en/publications/government-at-a-glance-2023_c4200b14-en/denmark_429bfbde-en.html
24- ليوفيل، جان بيير. (2013، أكتوبر 31). الديمقراطية المحلية والإقليمية في الدنمارك. منشور على الموقع الإلكتروني. https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/reforming-fiscal-federalism-and-local-government/denmark-the-local-government-reform_9789264119970-8-en#page1
25- تمغارت، اسمهان. (2024، أبريل 15). النموذج التنموي السنغافوري. مجلة الناقد للدراسات السياسية. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/243673
26- ويكيبيديا. (n.d.). نموذج سنغافورة. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

Strengthening Local Administration and Local Governance and Their Role In Building Community Peace Libya as A Model

[1]Rajab Omar Al-Ati, [2]Mohamed Misbah Al-Jundi

[1]Associate Professor, Faculty of Economics, Alasmarya Islamic University, Libya

[2]Assistant Professor, Libyan Authority for Scientific Research

Abstract

This research introduction discusses the critical role of local administration and governance in Libya, especially in the context of political and social transformations following the revolution. It emphasizes that strong local governance is vital for building societal peace, fostering political and security stability, and restoring trust between the government and citizens. Studies suggest that effective governance leads to fair resource distribution, transparency, and accountability, which are key to societal stability and economic growth despite challenges Libya has faced since 2011.

The research problem aims to explore whether local administration and governance can effectively promote community peace in a country marked by political, tribal, and social complexities. It also seeks to understand their role in balancing tribal heritage with democracy and addressing the challenges of applying local governance in Libya.

The research hypothesizes that enhancing local governance through civic participation, transparency, and accountability could significantly contribute to peace and stability in Libya. This hypothesis frames the study's focus on the influence of governance on community peace and stability strategies.

Keywords: Local Administration, Local Governance, Social Peace.